الأمم المتحدة
A/79/133
الجمعية العامة
Distr.: General
10 July 2024
Arabic
Original: English/French/Spanish

الدورة التاسعة والسبعون

البند 98 (ح ح) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل

متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام 2013

تقرير الأمين العام

موجز

يعرض هذا التقرير آراء الدول الأعضاء بشأن تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ولا سيما بشأن التدابير الفعالة لنزع السلاح النووي، بما في ذلك عناصر اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية.

* A/79/50.

070824 240724 24-12626 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 3

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات 3

كوبا 3

غواتيمالا 5

إيران (جمهورية – الإسلامية) 5

المكسيك 7

المغرب 11

أولا - مقدمة

1 - في قرار الجمعية العامة 27/78 بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام 2013:

(أ) شددت الجمعية على ما أُعرب عنه في اجتماعها الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي، الذي عقد في 26 أيلول/سبتمبر 2013، من دعم قوي لاتخاذ تدابير عاجلة وفعالة من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية (الفقرة 1)؛

(ب) دعت إلى الامتثال على نحو عاجل للالتزامات القانونية وإلى الوفاء بالالتزامات المتعهد بها فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، وأيدت ما أُعرب عنه في الاجتماع الرفيع المستوى من دعم واسع النطاق لوضع اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية (الفقرتان 2 و 3)؛

(ج) دعت أيضا إلى التعجيل ببدء التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على تدابير فعالة لنزع السلاح النووي بغية التوصل إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما يشمل بوجه خاص التفاوض بشأن اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية (الفقرة 4)؛

(د) طلبت إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ولا سيما بشأن وضع تدابير فعالة لنزع السلاح النووي، بما في ذلك عناصر اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين وأن يحيل التقرير أيضا إلى مؤتمر نزع السلاح (الفقرة 13).

2 - وعملا بذلك الطلب، أُرسلت مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء في 12 شباط/فبراير 2024 تدعوها إلى تقديم معلومات بشأن هذا الموضوع. وتَرِد الردود المتلقاة من الدول الأعضاء في الفرع الثاني أدناه. وستُنشَر أي آراء ترد بعد 31 أيار/مايو 2024 في الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح باللغة الأصلية التي تُقدَّم بها. ولن تصدر أي إضافات.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[29 نيسان/أبريل 2024]

ترى كوبا أن نزع السلاح النووي لا يزال الأولوية العليا في مجال نزع السلاح. وتمثل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية بطريقة شفافة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها السبيلَ الوحيد لضمان ألا تعاني البشرية من آثارها الرهيبة، وبالتالي فهي مطمح مشروع للمجتمع الدولي.

وتشجع كوبا نزع السلاح العام الكامل وترفض وجود الأسلحة النووية وانتشارها واستخدامها، بوصف ذلك من مبادئ السياسة الخارجية المنصوص عليها في دستورها، وستواصل الدعوة إلى نزع السلاح النووي والإزالة الكاملة للأسلحة النووية في الاجتماعات والمفاوضات المتعلقة بنزع السلاح.

وترى كوبا أن تعزيز وتحديث الترسانات النووية هما من الإجراءات غير المقبولة التي تتنافى مع هدف إخلاء العالم من الأسلحة النووية وتتعارض مع قواعد ومبادئ القانون الدولي وفتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها.

ومن الأدلة على الأهمية التي توليها كوبا لهدف نزع السلاح النووي افتخارُها بانتمائها إلى أول منطقة كثيفة السكان في العالم تُعلن منطقةً خاليةً من الأسلحة النووية بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو).

ومن دواعي شرف كوبا أيضا أنها وقّعت على معاهدة حظر الأسلحة النووية يوم فُتِح باب التوقيع عليها وأنها كانت خامس دولة تصدّق عليها.

وخلافا لمزاعم بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، تسهم المعاهدة بشكل فعال في نزع السلاح العام الكامل وفي صون السلام والأمن الدوليين بوضع قاعدة جديدة من قواعد القانون الدولي تحظرُ الأسلحة النووية حظرا قاطعا في جميع الظروف وتوفر إطارا قويا وملزما قانونا لتدميرها وإزالتها تماما.

وقامت كوبا، من منطلق معارضتها الشديدة للتجارب النووية بجميع أنواعها، بإيداع صك تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ويكتسي الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة في عام 2013 بشأن نزع السلاح النووي، بمبادرة من حركة بلدان عدم الانحياز، أهمية تاريخية في سياق جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إخلاء العالم من الأسلحة النووية. ومن أهم نتائج ذلك الاجتماع إعلان يوم 26 أيلول/سبتمبر يوما دوليا للإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وندعو منظومة الأمم المتحدة والحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني إلى اتخاذ تدابير إضافية كل عام للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية ولحشد العمل الدولي من أجل تحقيق هدف نزع السلاح النووي.

وفي إطار المسعى المشترك لإزالة الأسلحة النووية، يكتسي التنفيذ الكامل لقرارات الجمعية العامة 32/68 و 58/69 و 34/70 و 71/71 و 251/72 و 40/73 و 54/74 و 45/75 و 36/76 و 47/77 و 27/78 بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى لعام 2013 أهمية كبيرة أيضا.

وتشجع حكومة كوبا أنشطة التثقيف والتعريف والتوعية المضطلع بها في هذا المجال، ومنتديات المناقشة والمؤتمرات الخاصة التي يشارك فيها الطلاب والعاملون في الأوساط الأكاديمية. والأهداف المرجوة هي التوعية داخل البلاد بمخاطر انتشار الأسلحة النووية وتوفير معلومات عن التقدم المحرز في نزعها في مختلف أنحاء العالم.

وستواصل كوبا العمل مع المجتمع الدولي لكفالة أن يتم في مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المقبل المعني بنزع السلاح النووي النظرُ في التقدم المحرز وتحديدُ التدابير والإجراءات الإضافية الممكن اتخاذها من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن.

غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]
[30 أيار/مايو 2024]

تتمسك غواتيمالا بموقفها المبدئي المؤيد لنزع السلاح النووي بشكل كامل وشفاف لا رجعة فيه وفق أطر زمنية محددة بوضوح. وقد أدانت محافل متنوعة متعددة الأطراف جميع التجارب النووية والتهديدات باستخدام القوة التي تنطوي على استخدام أسلحة نووية والتي تعرض مستقبل الحياة على الأرض للخطر. وطولبت الدول الحائزة للأسلحة النووية أيضا بالامتثال لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن طريق إزالتها الأسلحة النووية من سياساتها الأمنية والدفاعية، وبالكف عن السعي إلى إدخال تحسينات نوعية على ترساناتها النووية وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية.

وتترأس غواتيمالا حالياً المجموعة غير الرسمية للدول ذات مركز المراقب في مؤتمر نزع السلاح التي أدلت ببيانات متنوعة تسلط الضوء على أهمية تمكين الدول ذات مركز المراقب من المشاركة في مناقشات المؤتمر بما أن منع الحرب النووية وسباق التسلح اللذين من شأنهما التأثير في البشرية جمعاء هو مسعى في مصلحة الجميع. وحثت المجموعةُ الدولَ أيضا على الدخول في حوار بنّاء لإنهاء حالة الجمود الحالية.

إيران (جمهورية - الإسلامية)

[الأصل: بالإنكليزية]
[22 أيار/مايو 2024]

إن تقريرَ الجمعية العامة في عام 2013 عقد الاجتماع الرفيع المستوى في 26 أيلول/سبتمبر من كل عام لتثمين الهدف السامي المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية والترويج له، وبروزَ مبادرات إنسانية قوية لحظر استخدام الأسلحة النووية قانوناً هما مؤشران واضحان على أن المطالبة العالمية بنزع السلاح النووي المتواصلة منذ 78 عاماً لم تخفّ، بل على العكس تماما، تزايدت بشدة في السنوات الأخيرة.

وعلينا جميعاً أن نضاعف جهودنا للنهوض بهدف نزع السلاح النووي. ولا بدّ من اتخاذ تدابير فعالة وجماعية، على نحو ما تدعو إليه المادة 1 من ميثاق الأمم المتحدة، لإزالة الأخطار النووية التي تهدد السلم والأمن. ويجب أن تشارك جميع الدول في عملية نزع السلاح النووي. غير أن الدول الحائزة للأسلحة النووية هي من تقع عليها بالأخص المسؤولية والالتزام القانوني بتحقيق الإزالة الكاملة لجميع الأسلحة النووية.

لكن لم يحرز أي تقدم بعد في الوفاء بالتزامات نزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أي مواصلة المفاوضات بهدف نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعَّالة والوصول بتلك المفاوضات إلى نتيجة. فبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تستمر في معارضة أي اقتراح أو مبادرة لبدء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي، لا سيما في مؤتمر نزع السلاح في جنيف.

وعدم إحراز تقدم جوهري في تنفيذ قرار ومقررات عام 1995 والخطوات العملية الثلاث عشرة وخطة عمل عام 2010 بشأن نزع السلاح النووي هو مثالٌ آخر زاد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إحباطا على إحباط. بل تخصص بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ميزانيات ضخمة من أجل التجديد النوعي لترساناتها النووية وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية، وهو ما يتعارض مع التزاماتها القانونية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتثير هذه الاتجاهات والتطورات السلبية بالغ القلق إزاء مستقبل نزع السلاح النووي وإزاء تزايد الانقسام بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والدول الحائزة لها.

ومن الضروري إيجاد مخرج من الطريق المسدود الذي بلغناه اليوم في مجال نزع السلاح النووي. ويجب أن يبدأ التغيير بمواقف وافتراضات من يسعون إلى كفالة أمنهم عن طريق الردع النووي والاحتفاظ بأسلحة الدمار الشامل. أما الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، فهي ثابتة على التزامها بعدم الانتشار النووي. وتنتظر بشدة من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمتثل دون تحفظ لالتزاماتها بنزع السلاح النووي. فمن واجبها التقيد بمبدأ "العقد شريعة المتعاقدين"، وعدم نكث المتفق عليه. ونزع السلاح النووي يجب ألا يُرجأ إلى أن تسوّى جميع النزاعات بين القوى النووية. ويجب ألا يكون الامتثال لالتزامات وتعهدات نزع السلاح النووي مشروطًا.

ونهج التدرّج المأخوذ به حاليا في نزع السلاح النووي نهجٌ لا يفي بالغرض. ويستند هذا الحكم على الوقائع التي شهدتها السنوات الثلاثون الماضية. فقد فشل ذلك النهج في الوفاء بما تُوخي منه وأوصلنا إلى الظروف التي نعيشها اليوم والتي تبعث على الأسف، حيث لا تزال توجد الآلاف من الأسلحة النووية التي تهدد بإبادة البشرية عن طريق الخطأ أو سوء التقدير أو الاستخدام غير المصرح به.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن أحد أنجع الطرق وأكثرها عملية لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في إطار زمني محدد ثم الحفاظ على خلوّ العالم من الأسلحة النووية هو بدءُ التفاوض بشأن اتفاقية شاملة للأسلحة النووية وإبرامُها. والإزالة التامة للأسلحة النووية مسعى حيوي، لا سيما وأن عواقب التقاعس قد تكون كارثة عالمية. فلا بدّ من إزالة الأسلحة النووية قبل أن تمحو البشرية وحضارتها. وعلينا أن نبقى محافظين على التفاني والأمل في خضم سعينا لتحقيق هدف نزع السلاح النووي، بل علينا أن نزيد من التمسك بهما.

وتستمر جمهورية إيران الإسلامية في الانخراط جاهدةً في جميع الجهود الدبلوماسية والقانونية الدولية الرامية إلى إنقاذ البشرية من خطر الأسلحة النووية وانتشارها بوسائل منها إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط. وإنشاء هذه المنطقة في الشرق الأوسط من الأهداف والأولويات الهامة بالنسبة لإيران وجميع الدول الأخرى المحبة للسلام في منطقتنا.

وفي ضوء الهدف الاستراتيجي المتمثل في نزع السلاح النووي الكامل، نشدد في الختام على وجوب التمسك بالأهداف والتوصيات الأساسية للقرار الحالي واحترامها. وفي هذا السياق، ينبغي أن يُمنح الاجتماع الرفيع المستوى صفة اجتماع رسمي ويجب أن تحضره الدول الحائزة للأسلحة النووية وأن تكون مسؤولة عن مواقفها وسياساتها.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]
[31 أيار/مايو 2024]

تقدم المكسيك هذه الوثيقة عملا بقرار الجمعية العامة 27/78 المعنون "متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام 2013".

ودأبت المكسيك تاريخياً على الالتزام بقوة بنزع السلاح النووي وعدم انتشاره. والسعي إلى نزع السلاح النووي يعني بالنسبة للمكسيك الدفاع عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتعزيزها وتبديد الخطر الذي يهدد بقاء البشرية ووجودها.

وتلاحظ المكسيك ببالغ القلق السياق السياسي الدولي الحالي الذي هو سياق معقد يطبعه الاتجاه نحو زيادة الإنفاق العسكري؛ وتوجيه الدول الحائزة للأسلحة النووية تهديدات صريحة أو مستترة باستخدامها؛ وتحديث الترسانات وتناميها؛ وانعدام الحوار بين الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ وحالة من الاستقطاب في منتديات نزع السلاح.

وترى المكسيك أن من الضروري بذل جميع الجهود السياسية والمساعي الدبلوماسية الحميدة الممكنة لتمكين العالم من العيش في مأمن من خطر الحرب النووية، وتحقيق الحظر الكامل والتدمير التام للأسلحة النووية. ولقد أظهر التاريخ أن تفجير سلاح نووي، سواء كان مقصودًا أو عرضيًا، قد تكون له آثار مدمرة على المدى القصير والمتوسط والطويل. ولذلك، تدعم المكسيك نزع السلاح النووي، فهو يعني لها الدفاع عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتعزيزها وحماية المصالح المشتركة للبشرية جمعاء ورفاهها.

وتنتمي المكسيك إلى أول منطقة كثيفة السكان في العالم تُعلن منطقةً خاليةً من الأسلحة النووية بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو). وشكلت هذه المعاهدة أساسا مرجعيا سياسيا وقانونيا ومؤسسيا لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جهات أخرى من العالم. وهي دلالة ملموسة أيضا على التزام المنطقة بنظام نزع السلاح النووي.

وترحب المكسيك بما يُنجز في 26 أيلول/سبتمبر من كل عام، أي اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، من أعمال ومناسبات تذكارية دولية دعماً لإخلاء العالم من الأسلحة النووية. وتشارك المكسيك في أنشطة الاحتفال بهذا اليوم الدولي الذي أنشئ بمبادرة من حركة بلدان عدم الانحياز في أعقاب الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام 2013. وتسعى المكسيك إلى الاضطلاع على أعلى مستوى ممكن بدورها في الاحتفال بهذا اليوم من أجل تسليط الضوء على أهمية تعزيز جهود نزع السلاح والتوعية بمسألة الأسلحة النووية بهدف منع عواقبها الكفيلة بتدمير البشرية.

ويعكس أول قرار اتخذته الجمعية العامة في عام 1946 (القرار 1 (د-1)) رغبة الدول الأعضاء في "إزالة الأسلحة الذرية، وجميع الأسلحة الهامة الأخرى التي يمكن تعديلها لتتسبب في دمار شامل، من الترسانات الوطنية". ولكن بعد مرور 78 عاما على اتخاذ ذلك القرار الذي تضمّن اعترافا بأن نزع السلاح مسألة ذات أولوية لضمان السلام والأمن الدوليين في ضوء أن الأسلحة النووية تهدد وجود البشرية في حد ذاته، لا يزال الوفاء بذلك الالتزام من المهام الرئيسية التي لم تنجزها المنظمة بعد. وهذا أمر مثير للقلق بشكل خاص في وقت يشهد حالة من الاستقطاب تؤثر في إحراز تقدم في المبادرات المتعددة الأطراف

المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، بما في ذلك نزع السلاح؛ وفي وقت يشهد عودة التنافس بين القوى الكبرى؛ وفي وقت تولي فيه الدول أهمية متزايدة للنزعة العسكرية وجدوى الأسلحة النووية. وأدى هذا الوضع إلى تآكل هيكل نزع الأسلحة وعدم انتشارها وتحديدها.

ويُلاحظ في الوقت نفسه اتجاه القوى النووية نحو تعديل مذاهبها النووية وسياساتها الأمنية تعديلا يزيد من غموضها، وإعادة تقييم دور الأسلحة النووية واستخداماتها المحتملة، والاستمرار في زيادة الإنفاق العسكري، ورفع الحدود القصوى للرؤوس الحربية، ومواصلة تحديث الترسانات النووية على نحو يتعارض مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي ظل تلك الظروف، تعتقد المكسيك أنه يلزم اتخاذ تدابير ابتكارية وحاسمة للنهوض بنزع السلاح النووي ويجب على وجه الخصوص أن تركز هذه التدابير على الإنسان، وأن تضع في الاعتبار الترابط بين نزع السلاح النووي وركائز الأمم المتحدة. ولن يعزز التقدم نحو نزع السلاح النووي والإزالة الكاملة للأسلحة النووية السلامَ والأمنَ الدوليين فحسب، بل سيعزز أيضا سيادة القانون الدولي، وحماية البيئة، والتمتع الكامل بحقوق الإنسان، والتعاون الإنمائي.

ويجب التشديد على الأهمية المحورية لتعدد الأطراف في نزع السلاح النووي، ويجب الاعتراف بأن نزع السلاح النووي يصب في مصلحة كل عضو من أعضاء المجتمع الدولي وبأن كل عضو مسؤول عنه، وذلك دون الانتقاص من أهمية المبادرات الفردية والثنائية والإقليمية.

ومن الضروري أيضا الاعتراف بأن نزع السلاح قضية مشتركة تقوم على التزامات ملموسة ومحددة تم التعهد بها في ظروف أمنية حساسة ومعقدة، وينبغي البرهنة فيها على الاستعداد للوفاء بالالتزامات المقطوعة. وما من ظروف أفضل للقيام بذلك من ظروفنا اليوم إذا ما كانت هناك إرادة سياسية.

وتأسف المكسيك لأن الإطار المؤسسي لنزع السلاح الذي وضعته الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرّسة لنزع السلاح يشهد أزمة خطيرة، ولا سيما الشلل الذي يعاني منه مؤتمر نزع السلاح منذ أكثر من عقدين من الزمن. ومن الضروري عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 27/78، من أجل إعادة تأكيد الأهمية المحورية للمصلحة المشتركة في إحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي، وربما عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة تكرّس لنزع السلاح وتستعرض مسائل منها الإطار المؤسسي المنشأ في عام 1978.

وتشجع المكسيك على انضمام جميع دول العالم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وترى أن ركائزها الثلاث متساوية في الأهمية، وتحث الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة على الانضمام إليها دون شروط. وتشجع المكسيك أيضا فكرة أن الضمان الحقيقي الوحيد الذي يحمي من استخدام الأسلحة النووية ومن تفجيرها عرضيا، ويحمي من ثم من الأضرار غير المقبولة التي ستنجم عنها، هو إزالتها إزالة تامة.

ويساور المكسيك القلق إزاء عدم إحراز تقدم في الوفاء بالالتزامات التي تفرضها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبالتعهدات التي تعهدت بها الدول الأطراف في المعاهدة، ولا سيما قرار عام 1995 و ”الخطوات العملية“ المتفق عليها في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام 2000 والإجراءات الأربعة والستون المنصوص عليها في خطة العمل المعتمدة في عام 2010.

وتأمل المكسيك أن تحظى الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الحادي عشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة بظروف مواتية تتيح التوصل إلى اتفاقات موضوعية بهدف اعتماد تقرير. وينبغي أن تهدف هذه الاتفاقات إلى الوفاء بالتزامات وتعهدات الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما الالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة (نزع السلاح النووي)، وأن تكون متعلقة بالتجارب النووية، والتطوير النوعي للأسلحة النووية، والضمانات الأمنية التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية. وينبغي أن تهدف هذه الاتفاقات أيضا إلى إعادة التأكيد على القلق إزاء العواقب الإنسانية الخطيرة والكارثية لحدوث تفجير نووي، عرضي أو متعمد، كأساس لتدابير نزع السلاح النووي وعدم انتشاره.

ومما لا شك فيه أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تشكّل تطورا حاسما يُعزز النظام الذي أنشأته معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويُسهم في مواصلة تعزيزه. فقد أرست تلك المعاهدة الدولية قاعدة دولية تُعتبر الأسلحة النووية بموجبها مخالفةً للقانون الدولي. وتتضمن أحكام المعاهدة إجراءات لتقوم بها الدول التي تمتلك حالياً أسلحة نووية لإزالتها، وذلك ليس بعد انضمامها إلى المعاهدة فحسب، بل أيضاً قبل انضمامها إليها.

ويسرّ المكسيك أن 93 دولة وقعت على معاهدة حظر الأسلحة النووية وأن 70 دولة أصبحت أطرافاً فيها حتى حينه. وتأمل المكسيك أن تواصل الدول الأطراف في المعاهدة والموقّعة عليها الوفاء بالتزاماتها وأن تتعاون لإحراز تقدم في تنفيذ المعاهدة وانضمام جميع دول العالم إليها، وفي تعزيز قاعدة حظر الأسلحة النووية، آخذة في الاعتبار العواقب الإنسانية الكارثية لهذه الأسلحة.

وتسهم معاهدة حظر الأسلحة النووية في إخلاء العالم من الأسلحة النووية وإبقائه خاليا منها من خلال كفالة عدم الرجوع عن نزع السلاح النووي عند تحقيق هدف "عالم بلا أسلحة نووية". وتسلّم المعاهدة أيضا بالآثار الخطيرة للأسلحة النووية على بقاء الإنسان والبيئة والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية والاقتصاد العالمي والأمن الغذائي وصحة الأجيال الحالية والمقبلة، وبتأثير الإشعاع المؤين في النساء والفتيات أكثر من غيرهن.

وعُقد الاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في الفترة من 27 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2023 تحت رئاسة المكسيك. وحظي الاجتماع بمشاركة واسعة، فقد شارك فيه ممثلون من 59 دولة طرفاً و 35 دولة لها مركز المراقب، بما في ذلك ممثلو دول في إطار اتفاقات الردع النووي الموسعة. وعُقدت مناقشة مواضيعية خلال الاجتماع بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تُخصص فيها جلسة عامة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك لمناقشة الآثار الإنسانية للأسلحة النووية حصرياً.

واعتمدت الدول الأطراف المشاركة في الاجتماع، دون تصويت، إعلاناً سياسياً عنوانه "التزامنا بدعم حظر الأسلحة النووية وتجنب عواقبها الوخيمة"، ويتضمن هذا الإعلان رسالة قوية بشأن حظر الأسلحة النووية ويعكس موقف الأطراف في المعاهدة من حيث رفضها القاطع لاعتبار الأسلحة النووية ضمانة للأمن الدولي. ويتضمن الإعلان أيضا تقييم الدول الأطراف لتزايد المخاطر المرتبطة بالأسلحة النووية في ظل الظروف الدولية الحالية ويعكس مخاوفها في هذا الصدد.

وعُرض في الاجتماع أيضا تقرير الفريق الاستشاري العلمي المنشأ بموجب المعاهدة. وهذا تقرير قيِّم، فهو يتضمن تقييماً لوضع الأسلحة النووية في العالم. والفريق الاستشاري العلمي هو أول فريق علمي يتشكّل بموجب معاهدة متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي. وسيواصل الفريق العمل على مختلف القضايا المتعلقة بالمعاهدة، بما في ذلك التحقق من نزع السلاح.

وفيما يتعلق بالقضايا الاستراتيجية الأخرى التي تمسّ نزع السلاح النووي، ينبغي للدول أن تتخلى عن استحداث أو نشر منظومات الدفاع الصاروخي التي تقوض الاستقرار الاستراتيجي العالمي والإقليمي، وأن تمنع تسليح الفضاء الخارجي وسباقات التسلح في هذا الفضاء، وأن تتخذ تدابير وقائية لتحديد الأسلحة، وأن تحول دون تسبُّب سباقات التسلح الشديد التطور تكنولوجيا في تفاقم الاختلالات الاستراتيجية الدولية، وأن تحافظ على الأمن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين.

وتدرك المكسيك تنوع وجهات النظر والنهج فيما يتعلق بكيفية تحقيق نزع السلاح النووي. ويمثل السعي لوضع اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية واحدا من تلك النهج، وهو أحد الخيارات المتاحة لإخلاء العالم من أسلحة الدمار الشامل وإبقائه خاليا منها.

وبصفة عامة، من شأن الاتفاقية الشاملة أن تكمل الإطار الشارع القائم بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، وينبغي أن تتضمن العناصر التالية على الأقل:

- أحكام بشأن حظر الأسلحة النووية تكفل اللارجعة في نزع السلاح النووي
- أحكام بشأن حظر وجود وإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى
- آلية لإزالة الأسلحة النووية الموجودة وفق أطر زمنية محددة
- تفكيك مرافق إنتاج المواد الانشطارية التي تُستخدم في صنع الأسلحة النووية أو أجهزة نووية متفجرة أخرى، أو تحويل تلك المرافق لأغراض أخرى
- آلية تحقق دولية من أجل ضمان الامتثال للالتزامات الناشئة عن الاتفاقية
- ترتيبات مؤسسية تدعم أهداف ومبادئ الاتفاقية الشاملة

وستواصل المكسيك دعم المبادرات الرامية إلى إحراز تقدم في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي استنادا إلى مبادئ التحقق واللارجعة والشفافية حتى يُخلى العالم من الأسلحة النووية ويُكفَل الأمن البشري فيه على نحو يليق بالقرن الحادي والعشرين.

المغرب

[الأصل: بالفرنسية]
[6 أيار/مايو 2024]

المغرب طرف في جميع الصكوك الدولية المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم انتشاره، ويلتزم التزاما راسخا بالإزالة التامة للأسلحة النووية التي هي أسلحة الدمار الشامل الوحيدة غير المشمولة بحظر عالمي بموجب صك ملزِم.

ولا يزال المغرب، الذي يؤيد دائما توافق الآراء واتباع نهج يشمل الجميع في هذا المجال، على قناعة راسخة بأن تعددية الأطراف والحوار والدبلوماسية عوامل حاسمة لنزع السلاح على نحو عام كامل لا رجعة فيه حتى يُخلى العالم من الأسلحة النووية.

ويرى بلدنا أن إخلاء العالم من الأسلحة النووية يتوقف بالضرورة على كفاءة آليات الأمم المتحدة المسؤولة عن نزع السلاح، وخاصة مؤتمر نزع السلاح الذي رسّخ مكانته منذ إنشائه بوصفه المنتدى الوحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وبوصفه هيئة هامة تستطيع الدول أن تعرب فيها عن مواقفها.

ويعتبر المغرب أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي الإطار المرجعي لنظام نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، ويشدد على الأهمية الحاسمة لامتثال جميع الدول الأعضاء لأحكام الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بنزع السلاح النووي والالتزامات الناشئة عنها.

ويسعى المغرب باستمرار إلى دعم دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وانضمام جميع دول العالم إليها، ويساهم بنشاط في أعمال لجنتها التحضيرية وفي تعزيز علاقات التعاون مع أمانتها الفنية المؤقتة.

وقام المغرب بدور نشط في مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية تمهيداً للقضاء التام عليها بوصفه نائب الرئيس الممثِّل لأفريقيا، وقد صوّت لصالح اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية وإن كان يحبذ لو شملت الجميع وحظيت بالإجماع.